

ተጻጻፊ ፡ ገዢ

ገዢ ፡ ገዢ

ተገቢውን ተገቢውን ለሌሎች ለማድረግ ፡ ገዢ  
የተገቢውን ለሌሎች ለማድረግ ፡ ገዢ



المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة  
المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

إلى السيد مدير موقع "Goud.ma" المحترم

الموضوع : بيان حقيقة

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن أبعث إليكم بيان حقيقة التالي قصد نشره،

وتقبلوا بفائق التقدير والاحترام

اسماعيل علوي اسماعيلي

رئيس الديوان



## بيان حقيقة

نشر موقعكم الإلكتروني "Goud.ma" يوم الاثنين 10 يونيو 2013 مقالين متتابعين يتعلق الأول "برد الوزير بوليف على الصحافي رشيد نيني"، والثاني بعنوان "المعارضة تتهم بوليف بالقيام بسياحة اعمال باليابان".

ونظرا للمغالطات الكبيرة التي يحملها المقالان معا، ولتضمينهما أخبارا زائفة وادعاءات مجانية، نبعث إليكم ببيان حقيقة التالي، راجيا منكم العمل على نشره وفقا لمقتضيات قانون الصحافة.

● أولا : إن حضور السيد الوزير باليابان جاء استجابة لدعوة رسمية وجهتها الحكومة اليابانية لنظيرتها المغربية، وذلك للمشاركة في "المنظرة الدولية لطوكيو حول التنمية بإفريقيا" في إطار دورتها 5. ( Conférence Internationale de Tokyo sur le Développement de l'Afrique ) « TICAD5 »، وهي المناظرة التي حضرها كذلك السيد سعد الدين العثماني وزير الخارجية والتعاون وشارك فيها حوالي 20 رئيس دولة و 30 رئيس حكومة ووزراء ووشخصيات سياسية وازنة من مختلف دول إفريقيا، وقد كانت غالبية الوفد الرسمي المغربي من مسئولين بوزارة الخارجية.

● ثانيا : إن حديثكم عن إهدار المال العام فيه كثير من التجني وهو مجرد افتراء، حيث أن التكفل بجزء من مصاريف تنقل وإقامة الوفود المشاركة تحملته الدولة المستضيفة لهذه المناظرة، ولا علاقة للباطرونا بذلك، كما جاء في مقالكم، وبالتالي فإن السيدين الوزيرين قد تمت تغطية مصاريفهما من طرف الجهة الرسمية المنظمة.

● ثالثا : إن مشاركة الوفد المغربي في هذا اللقاء، كانت جد متميزة، حيث قدم السيدان الوزيران مداخلات نوعية في الجلسات العامة أو الجلسات المتخصصة، كما حرصا، وفي إطار من التكاملية، على عقد العديد من اللقاءات مع الوفود المشاركة، انصبت من جهة على تباحث القضايا السياسية والدبلوماسية بما فيها قضية وحدتنا الترابية، ومن جهة أخرى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية عبر استعراض النموذج المغربي في مجال الاقتصاد، وكذا قدرات بلادنا على استقطاب الاستثمارات اليابانية وتقوية التعاون في المجال الاقتصادي .

وقد تميزت إحدى الجلسات المتخصصة بالعرض الذي قدمه السيد محمد نجيب بوليف حول تجربة المغرب في مجال تدبير المخاطر، وهي الجلسة التي حضرها الأمين العام للأمم المتحدة، و رئيس وزراء اليابان، ورئيس البنك الدولي، ورئيسة منظمة الاتحاد الإفريقي، ورئيسة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بالإضافة إلى رؤساء الحكومات ووزراء الدول الإفريقية المشاركة. كما كانت للسيد الوزير كلمة رسمية في الجلسة العامة الخاصة بالاقتصاد المستدام؛ وكلمة رسمية أخرى في الجلسة العامة الخاصة بالأمن والتنمية.

كما عقد السيدان الوزيران لقاءات مع نظرائهم اليابانيين، ومع رئيس كنفدرالية المقاولات اليابانية، ورئيس المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية، وكذا مع رؤساء أكبر الشركات اليابانية العالمية،

- رابعا : على عكس ادعاء موقعكم الإلكتروني كون زيارة السيد الوزير لليابان استغرقت أسبوعين، وأن السيد الوزير مدد فترة إقامته باليابان، فإن مصادركم أوقعت مرة أخرى موقعكم الإلكتروني في ادعاءات باطلة وزيف مخدوم، ذلك أن الزيارة لم تستغرق سوى أيام انعقاد هذا اللقاء الذي انتهى يوم 3 يونيو، وفي نفس الية توجه السيد الوزير للعاصمة الصربية بلغراد لترؤس أشغال اللجنة المشتركة المغربية الصربية التي تعقد لأول مرة في التاريخ وذلك يومي 5 و6 يونيو 2013.
  - خامسا : تميزت مشاركة السيد الوزير في أشغال هذه اللجنة بالاستقبال الذي خصه به فخامة رئيس الجمهورية الصربية، كما كانت له لقاءات مع الوزير الأول الصربي ووزير المالية والاقتصاد، و وزير التجارة والاتصالات ووزير الدفاع ونائب الوزير الأول المكلف بالأمن ومكافحة الجريمة المنظمة والرشوة، ووزير الفلاحة، ووزير تنمية المناطق الصعبة، وكاتبة الدولة في الخارجية الصربية. ونائبة رئيس البرلمان الصربي ....
- وتم خلال هذا الاجتماع التوقيع على 5 اتفاقيات :

- الأولى بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب وغرفة التجارة الصربية بهدف تعزيز التعاون بين كلتا المؤسستين،
- الثانية مع وزير التجارة الداخلية والخارجية والاتصالات تهم تشجيع وحماية الاستثمار.
- إتفاقية ثالثة تهم تكوين اللجنة المشتركة للتعاون التجاري، الاقتصادي، العلمي والتقني مع وزير التجارة الداخلية والخارجية والاتصالات.
- ورابعة تعنى بالتعاون في مجال الطب البيطري وقعت مع وزارة الفلاحة الصربية.
- والخامسة تهم اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين المغرب و صربيا بهدف تشجيع الاستثمار المتبادل.

ونغتتم هذه المناسبة لنحيلكم على الموقع الإلكتروني للوزارة والذي يتضمن معطيات مفصلة ودقيقة عن مشاركة السيد الوزير في هذين اللقاعين الهامين.